الفصل السابع

تمويل التعليم الجامعى

(مبرراته - مصادره)

مقدمة

أولا – مبررات التمويل والإنفاق على التعليم الجامعى

ثانيا – التخطيط لتمويل التعليم الجامعى

ثالثا – مصادر تمويل التعليم الجامعى

رابعا – مستوى كفاية تمويل التعليم العالى

خامسا – أسباب ضعف كفاية التمويل للتعليم العالى

سادسا – استخدامات التمويل للتعليم العالى

الفصل السابع

تمويل التعليم الجامعى

مقدمة :

يعتبر التعليم الجامعى بوجه خاص البنية الأساسية لتكوين مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، فهو المحك الرئيسى لإعداد القوى البشرية المنتجة فى المجتمع ويظهر أثر مردوده فى شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة فى كل قطاع من قطاعات الحياة ، ولهذا فإن العائد من التعليم الجامعى إنما هو عائد مرتفع ويمكن أن يكون مضمون النتائج إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدراته ، وإذا تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر .

ويواجه التعليم الجامعى فى القرن الحالى العديد من المتغيرات العالمية، التى تعد أشد خطرا وأعمق أثر مما واجهه المجتمع فى القرون الماضية وقد يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التى من أهمها حدوث طفرة هائلة فى مجالات البحث العلمى وموضوعاته ومن ثم فى نتائجه حيث توضح مؤشرات كثيرة ازدياد هذه الطفرة تسارعا ما بين الموضوعات والأساليب المتبعة حاليا ، والموضوعات والأساليب المستحدثة ، وكذلك بين المعطيات والنتائج التى تم التوصل إليها وتلك التى يمكن تحقيقها خلال السنوات القادمة ، إضافة إلى التطور الكبير فى أساليب التطبيق التكنولوجى وأدواته والذى له تأثير بالغ وغير محدود على قيم العولمة الجديدة فى الفكر والسلوك والنظم نتيجة للانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصالات ولذا يفرض العصر الحاضر بمستجداته الحديثة وثروته العلمية والتكنولوجية المتلاحقة والمتسارعة على الجامعات أن تواصل عملية التطوير الكيفى برامجها وأن تستمر فى محاولة تحسين الأداء سواء فى

العملية التعليمية أو فى البحث العلمى إلى جانب مسئولياتها فى تعميق علاقاتها مع المجتمع مشاركة فى قاضاياه وإسهاما فى حل مشكلاته ودعما لمسيرته فى التنمية .

ومن ثم أصبحت النظرة إلى التعليم الجامعى أكثر شمولية وتعقيد بحيث لم تعد مهمة التعليم الجامعى قاصرة على تخريج متخصصين على المستوى القومى ، بل تخريج متخصصين قادرين على فهم ومعرفة التقدم العلمى الهائل والإنجازات التقنية والتغيرات الهائلة فى مختلف مجالات الحياة .

وإذا كان التعليم الجامعى هو ثورة الاهتمام لدى جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية باعتباره استثمار أصيل ويشمل القاعدة لكل استثمار آخر، وهو الدعامة الأساسية للأمن القومى وجوهر المنافسة العالمية ، فإنه ليس أمام جامعاتنا من بديل سوى قبول هذه التحديات التى يفرضها القرن الحادى والعشرين ومحاولة التنبؤ بالتحديات المستقبلية وإيجاد الخطوات اللازمة لكيفية التعامل الفعال معها والاستفادة منها .

وانطلاقا من هذه التحديات والدور المأمول من التعليم الجامعى ، ونتيجة للعديد من الضغوط التى تتطلب الجامعات اليوم بأن يكون بها دورا أساسيا فى تزويد أفراد المجتمع بالمعارف والمهارات التى تمكنهم من التعامل الفعال مع المشكلات الثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية والناجمة عن التحديات العالمية التى اتسم هذا العصر .

وإن قضية تمويل التعليم الجامعى من القضايا المهمة التى تواجه الكثير من دول العالم ، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادى فى كل منهما ، وهى قضية متجددة دوما بسبب التغيرات فى النظام الاقتصادى العالمى ، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعى مما يؤثر فى نسبة التخصصات المالية المرصودة

للتعليم الجامعى فى الموازنة العامة للدولة .

إن تنوع مصادر تمويل التعليم الجامعى أمر أكده البيان العالمى عن التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين الرؤية والعمل الصادر عن اليونسكو حيث أشار إلى أهمية دعم المجتمع بمختلف فئاته لتمويل التعليم الجامعى والذى يعد اتجاه من الاتجاهات العالمية المتبعة حاليا فى معظم دول العالم ، ذلك فى صورة اشتراك الطلاب فى تمويل التعليم الجامعى والعالى عن طريق دفع رسوم دراسية كما فى استراليا ، أو قيام الطلاب والشركات والهيئات والمحليات بالمساهمة فى تمويل العديد من الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الموارد المالية التى تخصصها الحكومة الفيدرالية للجامعات ، أو قيام الجامعات بعمل أبحاث علمية بالتعاقد مع الشركات والمصانع كمصدر من مصادر تمويل الجامعة ذاتيا كما هو مطبق فى معظم جامعات دول العالم المتقدم مثل اليابان وانجلترا وغيرها من الدول .

أولا – مبررات التمويل والإنفاق على التعليم الجامعى :

يعد الإنفاق على التعليم العالى من أعقد المشكلات التى يواجهها التعليم العالى وأكثرها إثارة للجدل خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ، إذن أن هناك جدل لا يتوقف بين أنصار الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع .

فالبعض يعالج هذه المسألة من منظور اقتصادى بحيث داعيا إلى إلغاء المجانية وتحميل الطالب وأسرته نفقات تعليمية ، وربط التعليم العالى باحتياجات سوق العمل ومتطلبات الصناعة والتوسع فى فتح الجامعات الخاصة، والبعض الآخر ينطلق منطلقا اجتماعيا ماديا بالإنفاق العام والتوسع فى القبول لتحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص واتجاه ثالث يغلب النواحى

المعرفية والأكاديمية مؤكدا على الجدارة والأهلية فى القبول والتمويل المخطط فى الإنفاق .

1- الاتجاه الأول :

ويرى هذا الاتجاه أن التعليم العالى مشروع استثمارى ولابد أن يكون له مردود اقتصادى ، كما أن وجود فائض فى أعداد الخريجين الذين لا تحتاج إليهم خطط التنمية يمثل عبئا على هذه الخطط للتكلفة الاقتصادية التى تقتضيها متطلبات إعدادهم ، وإذا كانت هذه الممارسات مقبولة فى السابق فإن يرى أنه من غير المحتمل أن تتمكن غالبية الدول العربية من رفع نسب الإنفاق لمواجهة الزيادة المتوقعة فى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، وقد طالب بترشيد الحوافز التى تقدمها الدولة للطلبة لأن تقديمها فى السابق كان مرتبطا بالحاجة إلى اجتذاب الطلاب إلى التعليم العالى إلا أن هذه الحاجة قد انتفت ويجب توجيه هذه الأموال لدعم النوعية فى التعليم العالى .

وفى الاتجاه نفسه طالب بإلغاء المكافآت أو حصرها فى الفئة المتميزة ، وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك عندما رأوا أن على الدولة أن تعلم الناس القراءة والكتابة لا أن تصل بهم إلى المراحل العليا من أجل المتعة والرفاهية الفكرية لأن الإنفاق الذى يبذله المجتمع لابد أن يكون له عائد .

ويطرح المعارضون للتمويل العام مجموعة من المبررات الداعمة للتمويل الخاص منها :

1- إن الإنسان يميل إلى ازدراء ما لا يدفع ثمنه وأن المجانية تحفظ على الاستهلاك العشوائى .

2- إن التعليم العالى سيعود على الطالب وأسرته بمنافع خاصة كالدخل الأعلى والمكانة الاجتماعية وعليهم أن يدفعوا قيمة هذه المنافع .

3- إن المصادر الإضافية يمكن أن تساعد مؤسسات التعليم العالى على الحفاظ على النوعية .

4- إن المؤسسات الإنتاجية تستفيد من مخرجات التعليم العالى إذ يوفر عليها الكثير من التدريب والتأهيل فلماذا لا تساهم هذه المؤسسات فى نفقات التعليم هذا واحد من جوانب الاتجاه الأول إلا أن لهذا الاتجاه جوانب أخرى تتصل ببطالة الخريجين والحاجة إلى ربط التعليم بسوق العمل والوقوف فى وجه سياسة الباب المفتوح فى القبول ، إذ يرى هذا الاتجاه أن ما تخرجه مدارس التعليم العام يفوق قدرة الجامعات على استيعابه وأن هناك تكدسا فى تخصصات معينة وندرة فى تخصصات أخرى ، وأن مرد ذلك عائد إلى سياسات القبول الحالية التى أدت إلى بطالة المثقفين ، لذلك أوصت إحدى الدراسات حسب متطلبات سوق العمل وأخذ حاجة السوق فى الاعتبار عند تحديد أعداد المقبولين فى الكليات والأقسام ، ويأتى هذا منسجما مع الاتجاه الذى يرى أن توجيه التخصصات الجامعية نحو احتياجات سوق العمل يعتبر من ضرويات العملية التعليمية فى الوقت الراهن .

ولقد طالب بعض المهتمين باقتصاديات وتمويل التعليم بإعادة النظر فى دور الجامعات وإنها ليست مجرد مؤسسات تعليمية تقوم بضج الخريجين وتكديسهم على عواتق المجتمع وإن التعليم الجامعى ليس غاية فى حد ذاته بل وسيلة لإعداد القوى العاملة عالية التأهيل والكفاءة لحياة العمل والإنتاج ، ولهذا فإن الرؤية بشأن توظيف الخريجين ومستقبل حياتهم ودورهم فى المجتمع يجب أن تكون محور الاهتمام فى التخطيط الجامعى مما يتطلب رصدا مستمرا لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ، ومن الملاحظ أن الربط بين حاجات المجتمع وسوق العمل ، وكان ما يحتاجه سوق العمل بالضرورة ما يحتاجه

المجتمع وفى هذا اختزال لأهداف التعليم الجامعى فى الإعداد لسوق العمل كما تبين بعدا آخر لهذا الجانب هو أن التوسع فى القبول قاد إلى البطالة بين الخريجين وزيادة العرض على الطلب مما أدى إلى توالى الانتقادات والضغوط على واضعى السياسات الجامعية من أجل مراجعة المسار والحد من التوسع فى قبول المزيد من الطلبة ، واعتقد المنتقدون أن أحد المخارج من هذه الأزمة يكمن فى التوسع فى التعليم الفنى لتخفيف الضغوط على الجامعات .

ويتضح من ذلك أن لهذا الاتجاه أسسا يستند إليهاومجالها القدرة على الاقناع وإن كانت السمة الغالبة عليها هى استجابتها لظروف أنية فرضتها سيادة الفكر الرأسمالى وتفرده فى العالم وسعيه لبسط شعار اقتصاديات السوق إلا أن هذه الهيمنة لا يمكنها أن تلغى فكرة الآخر واتجاهاته حول قضية الإنفاق على التعليم العالى .

2- الاتجاه الثانى :

يرى هذا الاتجاه أن التعليم بما فيه التعليم العالى حق لكل مواطن وأن المجانية لهذا الحق وتحقيق لديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية وإن إلغائها سيخلق تمايزا طبقيا أساسه الموقع الاقتصادى والاجتماعى للفرد مما يكرس الفوارق ويهدد أمن المجتمع ، ويمكننا التعرف على جوانب هذا الاتجاه من موقف أنصاره إزاء مسألة إلغاء المجانية ، وتخفيض الإنفاق ، والحد من القبول وربط التعليم العالى بسوق العمل، والتوسع فى فتح الجامعات الخاصة .

يصور أنصار هذا الاتجاه الدعوة إلى إلغاء المجانية على أنها تنطوى على أهداف إيديولوجية خفية الهدف منها قصر التعليم العالى على النخبة فى المجتمع ، فالوظائف المتاحة قليلا وأعدادا لخريجين آخذة فى التزايد

مما يعنى أن هذه النخبة ستحظى بالتعليم والوظائف المرموقة اجتماعيا ، فى حين ستحرم الكثرة غير القادرة ماديا من التعليم والعمل أيضا .

كما يرى أيضا أن لدى بعض دعاة إلغاء المجانية أسباب طبقية وراء دعوتهم بترشيد المجانية أو إلغائها سيجعل من العامل المادى محورا أساسيا للتمايز بين أبناء المجتمع مما يعزز التمايز الطبقى ويكرس الفوارق بين الطبقات ويهدد مبدأ تكافؤ الفرص .

كما يضيف واصفه الدعوة إلى الترشيد وما يتبعها من إلغاء المجانية بأنها تحمل عدم وضوح فى الرؤية لكثير من القضايا المجتمعية ، خاصة أن أبرز دعاتها يحتلون موقعا ذات تأثير فى القرار السياسى ، وقد يخفى على هؤلاء أن التفوق الدراسى ليس نتاج عوامل ذاتية بحتة ، فالعوامل البيئية الأخرى مثل المسكن والتغذية والمواصلات المريحة والبيئة المنزلية والمستوى العلمى للوالدين تعد محددات أساسية للتفوق الدراسى ، ولهذه العوامل ارتباط بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة ، يضاف إلى هذا البيئة المدرسية والتى تتفاوت كثيرا من مدرسة إلى أخرى فى المنطقة الواحدة وفى هذا السياق يجب التأكيد أن المؤثرات الخارجية كالاختلاف فى موارد الأسرة الذى يؤثر بدوره فى مستوى الإعداد الذى يتلقاه الطالب على طموحات الطالب وتوقعاته المستقبلية ، وأن الخبرات التعليمية السابقة للطالب من حيث الكم والكيف تتدخل فى أهلية الطالب للقبول فى التعليم العالى والاستمرار فيه ، ولذلك فإن الحديث عن تمويل التعليم العالى والإنفاق عليه لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتربوية فى المجتمع .

ثانيا : التخطيط لتمويل التعليم الجامعى :

عند دراسة تمويل التعليم الجامعى ينبغى وضع مخطط هيكلى للصورة المعيارية التى يجب أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به فى الأجل الطويل ثم وضع برنامج للتنفيذ المرحلى فى خطط قصيرة الأجل فى ضوء الإمكانات التامة ، وما تسمح به الظروف العامة فى المجتمع ، ولكى يكتسب هذا البرنامج النجاح لابد أن يحتوى على مجموعة من الخطوات أهمها :

1- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة ، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات أى جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية ، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها .

2- تحديد النفقات المباشرة ، وغير المباشرة من عمليات التمويل وتوجيه ضبط الميزانية وأسلوب الإدارة المالية المتبع فى البلاد .

3- تحديد الأولويات فى عمليات الإنفاق ويستلزم تنفيذ أى مقترحات فى إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالى :

الأول : فعالية أسلوب التمويل فى إتاحة موارد ملموسة للإسهام فى ديمقراطية التعليم ورفع جودته .

الثانى : الواقعية وإمكانيات التطبيق العملى .

4- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم فى تمويل التعليم الجامعى واتخاذ القرار فى ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة .

5- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعى ، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات ، سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب ، ضمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم جامعى تستوعب الملايين وتقدم خدمات تعليمية ممتازة ، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق ، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم

تفوق طاقاتهم ومستوى دخولهم ، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة فى إطار الدستور والقوانين السائدة

ثالثا : مصادر تمويل التعليم الجامعى :

يتم تصنيف مصادر تمويل التعليم الجامعى بناء على النحو التالى :

أولا – مصادر تمويل داخلية :

وتشتمل هذه المصادر على المصادر التالية :

1- التمويل الحكومى ويأخذ هذا التمويل بدوره أشكالا متعددة من أبرزها :-

أ- التمويل عن طريق الحكومة المركزية :

إن هناك دول لا تخصص حكومتها المركزية مبالغ محددة سنويا فى الموازنة العامة للتعليم وترتبط هذه المخصصات الحكومية ارتباطا مباشرا بالدخل القومى للدولة من جهة وبميزانية الدولة من جهة أخرى ومن أمثلة هذه الدول البلدان النامية والعربية جميعها وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا .

ب- التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحليات .. تختلف الدول فى النسبة التى تخصصها كل جهة من هذه الجهات للتعليم ، فبينما يتضاءل دور الحكومة المركزية فى الولايات المتحدة الأمريكية ليتعاظم فى مقابلة دور حكومات الولايات والسلطة المحلية ، نجد أنه فى فرنسا تتحمل الحكومة المركزية العبء الأكبر بالنسبة للتعليم الجامعى .

الأليات الممكنة للتمويل الحكومى :

توجد مجموعة من الآليات المستخدمة فى التمويل الحكومى للتعليم الجامعى يمكن تحديدها فى أساليب رئيسية وهى كالتالى :

أ- الموازنات التفاوضية Negotiated Budgets

وهى إحدى خصائص أنظمة التعليم الجديدة ، أو أنظمة التعليم العالى التى إما أن تكون فى حالة توسع سريع غير محكوم أو فى دولة ذات أزمات مالية مستمرة وهذا يظهر غالبا عندما يزيد ضعف قيد الموارد المالية

ب- الأرصدة المخصصة Earmarked Funds

يستخدم هذا الأسلوب فى استهداف أغراض محددة للدعم الحكومى لكل من مؤسسات التعليم الجامعى والطلاب ، كما يمكن الحكومات من تخصيص الموارد العامة تبعا لأهداف السياسة العامة بشكل أكثر دقة وتحديدا ، ومن أمثلة التمويل بالتخصيص وصنع أرصدة لدعم ومساعدة الطلاب تدار إما بواسطة الحكومة أو بواسطة مؤسسات التعليم الجامعى وأرصدة لدعم الابتكارات والبرامج الجديدة فى المجالات ذات الأولوية العالية .

ج- صيغ المعادلات والتمويل Funding Formulae

ويستخدم هذا الأسلوب فى الدول ذات الدخل المرتفع أو المتوسط التى لديها سياسة متطورة لإدارة أنظمة تعليمها الجامعى وتمويلها ، ويتخذ هذا النوع من الآليات ثلاثة أشكال أساسية وهى كالتالى :

- الشكل الأول : التمويل الحكومى المبنى على أساس النفقات التدريسية للجامعة Costs Teaching .
- الشكل الثانى : مبنى على أساس متوسط التكلفة الفعلية للطالب Actual Arerage Student Costs التى تختلف باختلاف التخصصات الجامعية .
- الشكل الثالث : مبنى على أساس وحدة تكاليف معيارية : Normative unit Costs حيث تعكس مقدار ما ينبغى أن تساهم به الحكومة فى تكاليف مجالات التعليم المختلفة هذه التحديات باختلاف التخصصات

الجامعية المختلفة .

2- التمويل الخاصة :

ويأخذ هذا التمويل صورا متعددة منها :

أ- الرسوم التى تحصل من الطلاب :

غالبا ما يتم ذلك فى مراحل التعليم العليا ، حيث تفرض الحكومة رسوم على تعليم الطلاب تغطى كل كلفتهم أو جزء منها .

ب- التبرعات والهبات :

حيث تلجأ الدول إلى حث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمال على التبرع للتعليم بتقديم الأموال أو الأجهزة أو المعدات أو إقامة المبانى أو التبرع بالأرض ويسمى هذا المصدر أحيانا بالجهود الذاتية .

ج- إسهامات القطاع الخاص فى التعليم

قد تأخذ الجهود الذاتية شكلا آخر يتمثل فى دخول أفراد أو هيئات أو هما معا ميدان الاستثمار فى التعليم ، بفتح مؤسسات تعليمية تتركز معظمها فى دول كثيرة فى الكليات والجامعات وقد يكون فى هذا الأسلوب تخفيف للعبء عن الدولة ، إذا زاد نصيب القطاع الخاص ، وكانت إمكانات الآباء تسمح بإلحاق أبنائهم بهذا النوع من التعليم .

ثانيا : مصادر تمويل خارجية :

قد تلجأ الدول إلى مصادر خارجية لتمويل عمليات إصلاح التعليم وتطويره وتحديثه حيث تقوم المنظمات الدولية بدور واضح فى هذا الشأن ، ومن ذلك ما تقدمه هيئة اليونسكو وهيئة اليونيسف وهما هيئتين تابعتين لمنظمة الأمم المتحدة تقدمان مساعدات للتعليم تأخذ غالبا بشكل المنح ، وهناك منظمات أخرى كالبنك الدولى ، وبعض الوكالات الأخرى ومنها وكالة

الولايات المتحدة للتنمية الإدارية ، تقدم مساعدات للدول النامية ، يكون التعليم نصيبه منها .

رابعا : مستوى كفاية تمويل التعليم العالى :

إن احتياجات التعليم العالى تقوم حسب أولويات وضمن حدود ، ولا يتوفر جميعها بالمستوى الكافى والمناسب لأعباء التعليم العالى ومهماته ، وهنا تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر والعامل الرئيسى فى تباين هذه الأوضاع هو مستوى التمويل ومدى تناسبه وكفايته لتأمين الاحتياجات المطلوبة ويتضح ذلك فيما يلى :

1- إن الجامعات عندما تحدد احتياجاتها والمبالغ اللازمة لتوفيرها فإنها نادرا ما تحصل على المبالغ التى تطالبها فتقبل بالتقليل وهذا يؤثر فى عملها بكامله وحتى إذا ما زادت مبالغ التمويل فإن الزيادة تكون بنسبة ضئيلة لا تناسب الزيادة فى الاحتياجات .

2- ينمو التعليم العالى بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته ولذلك فقد أصبحت كفاية التمويل محدودة ولا يكفى لتلبية الاحتياجات الخاصة بالتعليم العالى بالمستوى المناسب للقيام بأعبائه ومهماته ، وهكذا فقد بقيت وسائل التعليم وتجهيزاته ضمن الحدود الوسطى أو الدنيا مقارنة بالاحتياجات المطلوبة لجعله جيدا مستوفيا مستلزماته من الموارد البشرية والمادية والتقنية وغيرها .

3- عدم قدرة التوسع فى إحداث الاختصاصات التطبيقية أو تلبية متطلباتها بسبب نقص التمويل مما أدى إلى الحد من هذه الاختصاصات وإلى تراجع عدد طلباتها .

4- استمرار تأثير التضخم على التعليم العالى ومستوى معيشة عناصره .

5- تقليص عدد الأساتذة الذين يؤهلون فى الجامعات العربية المرموقة

واللجوء إلى إعدادهم محليا نتيجة قلة الموارد المالية .

6- عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحثية لأعضائها خارج البلد وتقليص مددها وإجرائها محليا بالنقص مخصصات البحث العلمى .

7- انخفاض مستوى الخدمات الطلابية من سكن وطعام ومواصلات ورعاية طبية .

8- شيوع سياسات تقليص الإنفاق فى مؤسسات التعليم العالى بسبب نقص التمويل .

9- توقف مشروعات التطوير فى التعليم العالى أو سيرها ببطء .

10- تراجع نصيب الطالب فى الإنفاق .

خامسا : أسباب ضعف كفاية التمويل للتعليم العالى :

تواجه أنظمة التعليم العالى العربية مشكلات كبيرة ومنها مسألة التمويل توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب لطالبيه كما ونوعا ، وتؤثر هذه المشكلات والتحديات على كفايته فتجعلها متدنية مقارنة بكفايات أنظمة التعليم العالى الأخرى ، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية التى تتمثل فى الآتى :

1- التضخم عموما وغلاء التعليم وعدم قدرة الحكومات والأسر على تمويله تحديدا نتيجة تفاقم الأعباء التمويلية للتعليم العالى وارتفاع الأقساط الدراسية والكلف الدراسية .

2- الانفجار السكانى والتعليمى اللذين خلقا أزمة التعليم الجامعى التى تتمثل فى صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبى الالتحاق فى ظل القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التعليم العالى .

3- ضعف الموائمة بين نوعية مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمى والتقنى المتسارع والتى ينجم عنها ما يسمى بالبطالة الهيكلية .

4- وجود عوامل تشريعية وسياسية واجتماعية وتقنية تعوق الحصول على تمويل إضافى أو تقوم باستخدامه فضلا عن الظروف السياسية والدافعية والاقتصادية المؤثرة على قدرة الدولة التمويلية ، فمن العوامل التشريعية وجود قوانين تحدد التمويل بالرسوم الدراسية والمنح الحكومية السنوية التى تخصص للجامعة فى الموازنة العامة وبريع الأموال المنقولة وغير المنقولة مع بعض المنح والهبات ، وتحد من أية وسيلة أخرى وتعطى الجامعة مسئولية صرف الأموال وليس استدرارها ، أما العامل الأساسى فيتجلى فى اعتبار التعليم العالى خدمة عامة للمجتمع تهم جميع أفراده ولا يجوز أن تعطى لأحد غير الدولة إمل لعجز أى قطاع آخر عن القيام بالمهمة ، أو لأن الدولة تحقق أهدافا سياسية هامة ومصيرية من خلالها ، أو لأنها ترى الاستثمار فى التعليم الجامعى ليس استثمار مجديا كغيره من الاستثمارات التى تكسب فيها شعبية ومردودا ، أو لأنها تخاف من حرية النشاط العلمى واستقلالية العمل الإدارى والمالى الجامعى وتفقد شرعية فرص قراراتها السياسية وتقنياتها الإدارية للمديرين والموظفين الذين يفتقدون أية معرفة بروح العصر فى إدارتهم للجامعات ، أما العامل الاجتماعى فيتجسد فى مراعاة السياسة التمويلية الجامعية للطبقات الاجتماعية الفقيرة أو المتفوقين سواء فى الرسوم أو البعثات الداخلية والخارجية أو فى نظام القروض للطلبة الموزعين على الرغم من نسبة المخاطرة المرتفعة منه وعدم وجود ضمانات ، ومن الناحية التقنية بخلق التخلف العلمى واستيراد الثقافة وتوطينها للتعليم الجامعى مشكلات تزيد من

مشكلاته المالية .

5- الاستمرار بسياسات التوسع فى التعليم العالى وتقديمه مجانا وتشجيع الإقبال عليه على الرغم من ازدياد التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد احتياجات التعليم العالى وتكاليفه .

6- انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض حجم الموارد التى تدعم ميزانيات التعليم العالى مما يتسبب فى جمودها لاعتمادها على ميزانية الدولة ومنافسة القطاعات الأخرى لها .

7- ضعف قدرة الجامعة على بلوغ أهدافها وزيادة نفاقتها الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية وعدم أخذها بالتمويل الذاتى كاعتماد برامج التعليم المسائى والموازى والإشرافى والتعاقدى والمستمر والدراسة العليا الخاصة وقلة الاهتمام بالبحث العلمى أو التركيز على تقديم خدمات للمجتمع أو القيام بالأنشطة الإنتاجية أو الاستثمار المالى للموارد والتخطيط العلمى للإنفاق والاستثمار .

سادسا : استخدامات التمويل للتعليم الجامعى :

بعد استخدام التمويل أكثر أهمية من إيجاد مصادره ولذلك فإن التخطيط السليم والاستثمار الجيد للموارد المتاحة سيساعد الجامعة على تجاوز بعض المشكلات المالية والإدارية فالاستثمار الأمثل للموارد يجعل الموارد كافية لسد حاجة الجامعات بشكل عقلانى ومن أبرز هذه الأساليب :

1- ترشيد الإنفاق : يتحقق الربط بين الموارد المتاحة واستغلالها بكفاية ، ونظرا إلى محدودية الموارد فإن طريقة استغلالها مهمة جدا لأنها تحقق الأمن من خلال اعتماد الأسس التالية فى كيفية التصرف بها .

أ- الربط بين النفقة وغرضها لأن الغرض أساسى النفقة وهو مبررها ومقدار النفقة التى تنشأ بسبب الغرض يتم حسابه بما يسمى تحليل النفقة المنفعة .

ب- استخدام أسلوب التكاليف الأنشطة Activity Base Costing الذى يعتمد على أن لكل نشاط يمارس داخل الجامعة تكاليف خاصة به وهذا يعنى أنه قبل القيام بممارسة الأنشطة يجب تحديدها بشكل مفصل وتحديد النفقات المطلوبة لها ، فمثل هذه التفاصيل فى تحديد الأنشطة يمكن تحقيقها من خلال نظام متكامل لمفهوم (A B C) على مستوى الجامعة .

ج- التخطيط الجيد للموارد البشرية من خلال الخطوات الآتية ، تخطيط الأنشطة المراد تنفيذها باعتماد (A B C) وتحديد التخصصات اللازمة لتنفيذ الأنشطة بشكل يمكن الجامعة من بلوغ أهدافها بفاعلية وكفاية، والربط بين الأنشطة المراد تنفيذها والتخصصات المطلوبة لها بهدف حصر المسئولية ، وإعادة النظر بشكل مستمر فى الأنشطة والتخصصات من خلال المراجعة والمتابعة لأنها أساسى فى تقييم كفاية الأداء المتخصص بتنفيذ النشاط الموكل له .

د- الربط بين سياسة القبول وسوق العمل تلافيا لهدر الطاقات أو تعطيلها للطاقات وهذا يتطلب تخطيطا مسبقا بوضع أمام لجنة سياسة القبول فى الجامعة ولجان العمل والاستخدام فى المجتمع ، كما أنه يقوم على أساس علمى فى اختيار التخصص والحصول على التدريب فى أثناء الدراسة ، وربط المناهج بحاجة السوق للعمل ، ويوفق بين سياسات القبول واحتياجات السوق ، وينمى تصورات الخريجين حول السبل الكفيلة بتطوير التعليم الجامعى ، ويفضح الشعور الخاطىء بأن الحصول على الشهادات هى الطموح ، ويخفف من معاناة العاطلين عن

العاملين من المتخريجين أو الذين لم يحصلوا على وظيفة منهم ، وفوق ذلك كله يحقق ترشيد التوظيف .

د- كفاية الجامعة وفاعليتها فى المساهمة فى التطوير والتنمية ، إن الكفاية تعنى القدرة على توفير المدخلات بالقدر اللازم لتنفيذ نشاط معين ، بينما تعنى الفاعلية مدى القدرة فى استخدام هذه المدخلات للوصول إلى الأهداف المرسومة لذلك النشاط ، والسبب هو أن كفاية الجامعة تقاس بقدرتها على تحديد أهدافها واستغلال مواردها ومساهمتها بفاعلية فى تنمية البلد وتطويره ، ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص فى سياسة الالتحاق بالتعليم الجامعى واعتماد معايير موضوعه ومعالجة قضايا سوق العمل وإطلاع الطلاب قبل الدراسة على هذه الأوضاع ، وتوفير فرص الدراسة للراغبين فى البرامج غير الرسمية .

2- إدارة النظام التعليمى الجامعى بكفاية :

ويتحقق ذلك من خلال تقليل الهدر وتوزيع الموارد توزيعا عادلا وتخفيض تكاليف الصيانة والأبنية والأثاث ، وخصوصا مسألة التقليل من تكاليف المدرسين التى تصل إلى 80 ٪ من إجمالى تكاليف التعليم من خلال استخدام اقتصاديات الحجم (كالتدريس بأسلوب الفريق) حيث يكون هناك مدرس ذو خبرة ويساعده مدرسون عدة أقل خبرة للأعمال الالية والروتينية (لتصحيح أوراق الامتحانات والغياب) القيام بدراسات جدوى اقتصاديات ودراسات تقويمية لأوجه الصرف على التعليم العالى بهدف تحديد نفقات التعليم وعوائده الفردية والاجتماعية وكفايات كل مرحلة وكل تخصص من أجل مساعدة الأفراد وصانعى القرار على اتخاذ قرارات سلمة وتحديد أولويات

التعليم إضافة لتتبع الخريجين من أجل التغذية الراجعة وتحسين الكفاية الخارجية .

هذه الدراسات قد تقود إلى نتائج تساعد فى تلافى الهدر فى الموارد وفى أداء الهيئات التدريسية والمناهج والأبنية والتقنيات والمخرجات والتحصيل ومستوى الكفايات العلمية والمهارية للخريجين فضلا عن ذلك لابد من دعوة قيادات التعليم لإصلاح نظمها المالية ، وإيجاد أساليب أخرى كالمشاركة ، وإجراء دراسات لغاية تمويلها بأساليب البحث العلمى ، واستخدام معايير موضوعية فى القياس والتقويم لكى تساعدها فى وضع سياستها المستقبلية .

3- إدارة الجودة الشاملة للجامعة :

ويقصد بها أن تعمل الجامعة لتعظيم الفوائد المترتبة على الإنفاق الجامعى الذى يضيف قيمة ، وتخفيض عناصر الإنفاق الذى لا تضيف قيمة دون ارتفاع فى التكلفة بل فى خفضها ، وهذا يتطلب فهما جيدا لمصطلحات الجودة وتوظيفها طبقا لرغبات الأفراد ومتطلبات سوق العمل ، ورفعا لمستوى جودة الخريجين بتوفير الصفات المطلوبة لديهم ووفاء لمتطلبات المجتمع ، ودراسة الأسواق والحاجات والتخطيط لمواجهتها ، مع المراجعة الدورية للخطط وتقديمها وفق المستجدات وقيام مراكز البحث الجامعية بدارسة المناهج ومواكبتها لمتطلبات المجتمع وسوق العمل معا ، كما يتطلب اهتمام بالخريجين فى المستثمرين والتأكد فى كل ذلك من أن الجودة قد تزيد فى التكلفة فى بداية الأمر ولكنها لن تزيدها فيما بعد .

4- اعتماد هندسة القيمة فى خفض وتكلفة التعليم العالى وترشيدها :

يمكن اعتماد هذا الأسلوب لأنه يعد من أفضل الأساليب المرتبطة ببيئة التعليم الحديثة ولأنه قد يؤدى إلى تحقيق الجودة والأداء وترشيد التكلفة وذلك يجعل التكاليف المطلوبة فى الحدود المثلى مع الخفض التدريجى للتكاليف غير المرغوبة وصولا إلى جعلها فى المستوى صفر ، وهذا لن يتحقق إلا باتباع أساليب

الرقابة على تكاليف تحقيق الجودة ، والوصول إلى المستوى الأقل للتكلفة بزيادة فعالية الأنشطة التى تضيف قيمة ، وضرورة خفض نسبة الفاقد بين الطلاب باختيار مواد مؤهلة لكل كلية ، والتخلص من الطلاب المتوقع فشلهم مستقبلا أو إنهاء دراستهم بتقديرات دون المستوى ، وضرورة معالجة أوضاع الطلاب الراسبين فى الفرق الإعدادية بتحويلهم إلى مؤهلات متوسطة ، وتحميل الطلاب الراسبين فى السنوات الأعلى والمنقولين بمواد تكاليف الدراسة وغيرها ، واهتمام الجامعة بتحديث معلومات الخريجين الذين ما زالوا دون عمل أو يرغبون فى تحسين مراكزهم الوظيفية واستحداث فروع المعرفة والوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص ..

5- الإفادة من تكنولوجيا التربية تحديد أو من الوسائل المساعدة للأنشطة التسويقية .

يؤكد هذا الاتجاه أن التربية الجديدة ليست التربية المكلفة وأن الجامعة الجديدة ليست بالضرورة مرتفعة التكاليف بل هى تقدم أفضل تعليم لأكبر عدد وبأقل كلفة ، وأن التعليم الجيد يساعد النظام على قبول أعداد كبيرة من الطلاب عندما ينطلق من حقائق العصر ودروسه ويستخدم تكنولوجيا التربية وتكنولوجيا عصر التقدم السريع وثورة المعلوماتية ولذلك يكتسب التدريب على التعلم الذاتى والتعليم المستمر شأنا خاصا ، كما أن اللجوء إلى صيغ جديدة للتعلم يجعل التعليم أقل كلفة وأقرب إلى تلبية مطالب التقدم السريع فى العصر ، وهذا الأمر لا يقتصر على الوسائل السمعية ، بل يتناول التغيير فى هيكل الدراسة (المدة والمراحل) سواء كانت نظامية أم غير نظامية أو كان التعلم ذاتيا أم بالمراسلة أم عن بعد أم متعدد التقنيات بحيث يصيب التعلم هدفين هما تجويد التعليم وخفض نفقاته وكذلك معالجة مشكلات الكم أو تحسين التعليم العالى كما ونوعا .